الأمم المتحدة

A/C.1/59/PV.1

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

اللجنة الأولى

الجلسة **١**

الخميس، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد دي ألبا ..... (المكسيك)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالإسبانية): إلى جميع المشاركين في مداولات اللجنة الأولى في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، أرحب بكم ترحيبا حارا. وإنني ملتزم بالعمل معكم بشكل مكثف أثناء اضطلاعنا بمسؤولياتنا المشتركة.

وإنه شرف وامتياز لبلدي، ولي شخصيا، أن أُنتخب لرئاسة هذه الهيئة الهامة. وأشكر جميع الوفود على ثقتها بي. وآمل أن أكون، بدعمكم أنتم زملائي الأعضاء، جديرا بثقتكم في طريقة إدارتي للجنة أثناء أدائها لمهامها الصعبة.

وسأعول على تعاونكم ومرونتكم. وسأعتمد أيضاً على دعم زملائي في هيئة المكتب الذين انتخبوا في حزيران/يونيه: نواب الرئيس الثلاثة – السيدة دزوينك أغاجنيان ممثلة أرمينيا، والسيد ألون بار ممثل إسرائيل والسيد سلفستر أكوندايو روي ممثل سيراليون – والمقرر، السيد محمد علي صالح النجار ممثل اليمن. وأنا واثق بأن خبراتهم الواسعة ومهارتهم الدبلوماسية ستيسر مهمة إدارة أعمال اللجنة في الأسابيع المقبلة.

وأنا واثق أيضاً بأن اللجنة ستستفيد استفادة كبيرة جداً من الدعم السخي والخبرة القيمة لكل من السيد نوبوياسو أبي وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، والسيد تشن جيان وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات، والسيدة تشريل ستوتي أمينة اللجنة الأولى، وزملائها في أمانة اللجنة، وأنا واثق بأن معرفتهم المتعمقة بالمسائل المطروحة على اللجنة ستسهم إسهاماً هاماً في إنجاح عملنا.

تنظيم العمل

الرئيس (تكلم بالإسبانية): ننتقل الآن إلى تنظيم عمل اللجنة الأولى في دورتها التاسعة والخمسين. وهنا أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة A/C.1/59/1، وهي رسالة مؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ موجهة إليَّ من رئيس الجمعية العامة، يبلغني فيها بأن الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية قررت إحالة ١٦ بندا من بنود جدول

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-52761 (A)

0452761

أعمال نزع الأسلحة وبنود الأمن الدولي ذات الصلة إلى اللجنة الأولى للنظر فيها.

وقبل أن أمضي في تقديم شرح أكثر تفصيلاً لبرنامج العمل والجدول الزمني المقترحين في الوثيقة A/C.1/59/CRP.1، أود أن أوضح أن هذه الوثيقة قد أُعدت بما يتمشى والممارسة السابقة ومع مراعاة عدد من المبادرات المقترحة على مدى السنوات السابقة، بما في ذلك مقرر الجمعية العامة ٤١٦/٥٢ باء، بشأن ترشيد عمل اللجنة الأولى، وفي هذا الصدد، رُوعيت أيضاً الفقرة ٣٦ من مرفق القرار ٢٤١/٥١، وهذا نصها:

”لا تجتمع اللجنة الأولى واللجنة الرابعة في وقت واحد، خلال الدورة العادية للجمعية العامة، ويمكن النظر في اجتماعهما بالتتابع“.

ووفقا للممارسة المتبعة، ستبدأ اللجنة الأولى عملها المضموني يوم الاثنين الموافق ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ولعل الأعضاء يتذكرون أنه كان قد أُتفق، بموجب مقرر الجمعية العامة ٤١٦/٥٢ باء، على أن تبذل اللجنة الأولى كل جهد للقيام بعملها المضموني والانتهاء منه، مع استخدام الوقت والموارد بأقصى كفاءة، في ٣٠ جلسة وفي إطار زمني لا يتجاوز خمسة أسابيع. وفي ضوء ما قلته آنفاً سأبذل قصارى جهدي – بطبيعة الحال بمساعدة وتعاون الأعضاء – للانتهاء من عمل اللجنة، وفقاً لتوصية المكتب، في موعد أقصاه يوم الجمعة الموافق ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

وعلى ذلك، ستبدأ الدورة المضمونية للجنة الأولى من يوم الاثنين الموافق ٤ تشرين الأول/أكتوبر، وستنتهي يوم الجمعة الموافق ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وهذا يتيح للجنة أن تعقد ٢٦ جلسة على أقصى تقدير للنظر في بنود جدول الأعمال التي أحالتها إليها الجمعية العامة. وهنا أود أن أشير إلى أنه أتيح للجنة في العام الماضي أيضاً أن تعقد ٢٦ جلسة استخدمت منها ٢٣. لذلك أعتقد أننا إذا واصلنا بذل جهد متضافر من أجل استغلال مواردنا بأسلوب فعال ومثمر سيتسنى لنا إنجاز مهامنا دون صعوبات ليس لها ما يبررها.

وكما حدث في الدورات السابقة، سينظر في البنود المحالة إلى اللجنة الأولى على ثلاث مراحل. ويتضح هذا في برنامج العمل والجدول الزمني المقترحين.

المرحلة الأولى – المناقشة العامة بشأن جميع البنود المحالة إلى اللجنة – ستستغرق أسبوعين على الأكثر، من ٤ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وسيتسنى فيها عقد عشر جلسات على الأكثر. وقائمة المتكلمين لتلك المرحلة مفتوحة، وأعلم أن عددا من الوفود قد أدرجت أسماءها في قائمة المتكلمين بالفعل. وأدعو الوفود الأخرى إلى أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن.

وكما يعلم الأعضاء، طلبت من الأمانة أن ترسل إلى جميع الوفود مذكرة موجهة مني تتصل بجوانب معينة من تنظيم عمل اللجنة. وفي تلك المذكرة، قلت إنني – استناداً إلى ردود الدول الأعضاء على طلب الأمين العام التعرف على آرائهم بشأن تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى، بموجب القرار ٤١/٥٨، على النحو المجمع في الوثيقة A/59/132 وإضافاتها، وكذلك استناداً إلى القرارين ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨، بشأن تنشيط عمل الجمعية العامة، ومع مراعاة المشاورات التي أجراها السفير ساريفا، رئيس اللجنة في العام الماضي – أعتزم إدخال بعض التغييرات بهدف مواصلة تحسين عمل اللجنة. وأعتقد أن أفضل سبيل للمضي في إصلاح اللجنة هو التنفيذ التدريجي للتغييرات التي يوجد اتفاق في الآراء حولها.

ومن ثم أود أن أقترح التغييرات الإجرائية التالية فيما يتصل بمراحل المناقشة العامة. التغير الأول هو وضع حد زمني للبيانات التي تلقى في المناقشة العامة، هو خمس دقائق لكل

وفد أو عشر دقائق للبيانات التي تلقى نيابة عن المجموعات الإقليمية أو المجموعات الأخرى من الوفود. والثاني هو قفل قائمة المتكلمين يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أي في اليوم الثالث للمناقشة العامة. والثالث هو وضع قائمة متجددة للمتكلمين لاستخدام الوقت المتاح للجنة بشكل أفضل. ودون المساس بمدة المناقشة العامة، ينبغي لهذه التدابير الثلاثة أن تمكن اللجنة من تنفيذ مقرر الجمعية العامة المتعلق باستخدام ممارسة المناقشات التفاعلية أو التوسع في استخدامها.

وفي حالة قبول هذه المقترحات، أتوقع أن تعقد اللجنة ثلاث جلسات في مناقشة تفاعلية يمكن تخصيصها لمسألة تنفيذ القرارات والمقررات التي اعتمدتها اللجنة الأولى، ولمواصلة النظر في المقترحات المتعلقة بتحسين فعالية أساليب عملنا، ولاستخلاص استنتاجات بشأن اتخاذ تدابير لتحسين فعالية وكفاءة اللجنة، بما في ذلك تقديم توصيات إلى الجمعية العامة، مع مراعاة المداولات التي جرت في الدورتين السابقتين، وبما يتفق والقرار ٣١٦/٥٨.

وآمل أن تؤيد الوفود هذه التدابير.

وفيما يتصل بقائمة المتكلمين، اسمحوا لي أن أُذكِّر الأعضاء بأن قائمة المتكلمين المتجددة تعني أن يكون الأعضاء جاهزين لاحتمال الإدلاء ببياناتهم قبل التوقيت المزمع أصلا. وفيما يتصل بالوفود غير الجاهزة للإدلاء ببياناتها خلال الأسبوع الأول من المناقشة العامة، سأحاول أن أكون مرنا بأن أُتيح لها الفرصة للكلام في بداية الأسبوع الثاني من المناقشة العامة، الاثنين أو الثلاثاء، إذا أمكن. ومرة أخرى أذكركم بأن القائمة ستقفل الأربعاء، ٦ تشرين الأول/أكتوبر الساعة ١٨/٠٠، وأن الوفود مطالبة، بقدر الإمكان، بأن تقصر بياناتها على خمس دقائق، إذا كانت ستتكلم بصفتها الوطنية، وعلى عشر دقائق إذا كانت ستتكلم نيابة عن عدد من الوفود.

وأعتزم، في نهاية الأسبوع الأول من مناقشتنا، أن أوزع عددا من التوصيات المتصلة بتنظيم الجلسات التفاعلية التي أشرت إليها آنفا.

والمرحلة التالية لعملنا هي المناقشة الموضوعية لبنود جدول الأعمال، وكذلك عرض جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار بنود جدول أعمال نزع السلاح وما يتصل به من بنود الأمن الدولي والنظر فيها. وهذه المرحلة ستشمل الفترة من الاثنين، الموافق ١٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى الجمعة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، وستخصص لهذا الغرض ست جلسات على الأقل.

وأود أن أبلغ أعضاء اللجنة أنني، حرصا على أن نحظى بمناقشة منظمة ونستفيد استفادة كاملة من تسهيلات المؤتمرات، سأقوم بعد إجراء المشاورات اللازمة بإعداد جدول زمني استرشادي استنادا إلى الممارسة المعهودة للجنة في المرحلة الثانية من عملها. كذلك سأقدم مقترحات جديدة، بما في ذلك دعوة خبراء للقيام بعرض الموضوعات وتشجيع المناقشة التفاعلية. وستوزع الورقة الاسترشادية على الأعضاء بأسرع وقت ممكن وبالتأكيد قبل يوم الجمعة القادم. وسأقترح أيضا إيجاد صيغ تسمح بزيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل اللجنة، وسأواصل عقد مشاورات لهذا الغرض.

وبغية تسهيل عمل اللجنة وإتاحة الوقت الكافي للوفود للتشاور، وإتاحة الوقت الكافي للأمانة لتجهيز مشاريع القرارات باللغات الرسمية الست، سيكون آخر موعد لتقديم مشاريع القرارات والمقررات الاثنين الموافق ١١ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٨/٠٠. وأناشد جميع الوفود التقيد التام بهذا الحد الزمني.

وإنني أشجع الأعضاء على تقديم مشاريع القرارات والمقررات في أبكر وقت ممكن، لتمكين الوفود من التماس التعليمات الضرورية من عواصمها وإجراء المشاورات الكافية بشأنها، وذلك لضمان أن تكون النصوص المعتمدة في النهاية معبرة عن أعلى درجة ممكنة من توافق الآراء. وتقديم مشاريع القرارات في وقت مبكر سيمنح أيضا أعضاء اللجنة الفرصة للتعقيب عليها أثناء المرحلة الثانية من عملنا، وهذا هو الغرض منها في واقع الأمر.

وعلاوة على هذا، من الضروري أن تقدم الوفود مشاريع القرارات التي لها آثار على الميزانية البرنامجية في أبكر وقت ممكن لإتاحة الوقت الكافي للأمانة لإعداد الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية. وهذا سيمكن اللجنة أيضا من البت فيها مع الالتزام بالحد الزمني الإلزامي المطلوب لتقديمها للجنة الخامسة. وفي هذا الخصوص، أود أن أذكر الوفود بأن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة تحتاجان إلى وقت كاف لاستعراض آثار مشاريع القرارات على الميزانية البرنامجية حتى يتسنى للجمعية العامة البت فيها.

أخيرا، المرحلة الثالثة والأخيرة من عمل اللجنة – البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات – ستقع في الفترة من ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وهذا يتيح عشر جلسات في المجموع. وفي العام الماضي انتهت اللجنة من البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات – كان عددها ٤٦ و ٧ على التوالي – في سبع جلسات فقط. وآمل أن يكون ممكنا تحقيق نتيجة مماثلة هذا العام.

وأعتزم الإبقاء على إجراء التصويت الذي ينطوي على تقسيم مشاريع القرارات إلى مجموعات أثناء الدورة. وسأقدم في الوقت المناسب مقترحات محددة في هذا الشأن.

وأعتقد اعتقادا راسخا بأن اللجنة، استنادا إلى برنامج العمل والجدول الزمني المطروحين عليكم الآن، سيتسنى لها النظر بكفاءة في جميع بنود جدول الأعمال المحالة إليها في غضون الوقت المتاح واختتام عملها بنجاح في موعد أقصاه الجمعة، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

وأود أن أنهي كلمتي بتذكير الوفود بضرورة الإبقاء على درجة المرونة المطلوبة في عملية تنفيذ برنامج العمل والجدول الزمني المقترحين حتى يتسنى لنا الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة للجنة.

أعطي الكلمة لممثل كوبا.

السيد غالا لوبيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعبر عن ارتياحنا، سيدي، إذ نراكم تترأسون أعمال اللجنة الأولى في هذه الدورة. ترى هل هذا هو الوقت المناسب للتعقيب على مذكرتكم المتضمنة عددا من المقترحات الإجرائية؟

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يستطيع وفد كوبا الآن، بطبيعة الحال، الإدلاء بتعقيباته بكل حرية، بيد أنني ألاحظ أن المذكرة التي وزعتها تتضمن مجرد توصيات من الرئيس، وأن اللجنة تقصر نفسها في الوقت الحالي على الموافقة على الوثائق المعروضة عليها فيما يتصل ببرنامج عملها.

أما بعد، أنا على استعداد تام للاستماع إلى التعقيبات أو الإجابة على الأسئلة بشأن أي جانب من توصيات الرئيس.

السيد غالا لوبيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): وفدي لا يجد أي مشكلة فيما يتصل ببرنامج العمل والجدول الزمني المقترحين، بيد أننا نود الإدلاء بتعقيب مختصر بشأن المقترحات الواردة في مذكرة الرئيس التي وزعت علينا قبل قليل.

يلاحظ وفدي، سيدي الرئيس، أنكم اقترحتم مدة زمنية محددة قدرها خمس دقائق للبيانات الوطنية. وبكل

الاحترام الواجب وبروح بناءة، أود أن أقول إن هذا يسبب لنا بعض القلق. ونأمل أن يطبق الرئيس هذا الحد الزمني بالمرونة الواجبة. وفي رأينا أن تحديد المدة الزمنية للبيانات الوطنية قد يقلل كثيرا من فرصة الوفود، وخاصة الوفود الصغيرة، لشرح مواقفها المضمونية، والمناقشة العامة هي الفرصة المتاحة لمثل هذه الوفود للقيام بذلك دون ضغوط. ومن المعروف تماما أنه أثناء المناقشة المواضيعية غالبا ما تضطر الوفود إلى الاشتراك في مفاوضات غير رسمية موازية. ولهذا السبب نشعر بالقلق إزاء وضع حد زمني صارم مدته خمس دقائق للوفود التي تتكلم بصفتها الوطنية. وهنا، ستكون المرونة مفيدة إذا احتاج الوفد إلى قليل من الوقت الإضافي للإسهام في المناقشة العامة.

نفهم، سيدي، أنكم تسعون إلى إحراز تقدم بشأن التدابير التي يمكن أن تحسن من أساليب عملنا وهذا أمر يمكن أن يحظى بدرجة من توافق الآراء. بيد أننا نود لهذه التدابير، ذات الأثر الكبير على أساليب عمل اللجنة، أن يجري التفاوض بشأنها بصورة مناسبة بين أعضاء اللجنة من أجل اعتمادها فيما بعد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن اطمئن ممثل كوبا إلى أن الرئاسة سوف تبدي أقصى درجة من المرونة فيما يتصل بالبيانات التي يدلي بها أي وفد، سواء كان كبيراً أم صغيراً، مع مراعاة ما قاله الآن فيما يتصل بالوفود الصغيرة. لكن من المهم، في الوقت ذاته، أن نستخدم المرحلة المواضيعية لإجراء مناقشة مفصلة بشأن بنود جدول أعمالنا. وهذه ليست فكرة الرئيس: لقد استوحيتها من التعقيبات المتعلقة بتنشيط اللجنة التي أحالها الأعضاء رسميا إلى الأمين العام بغرض إقامة حوار أكثر تفاعلا. وإذ نعطي الأولوية للمرحلة المواضيعية، سنتيح زمنا كافيا لجميع الوفود للتعبير عن آرائها.

وأرى أيضا، أنه ينبغي للوفود، اتساقا مع المقترحات التي طرحت أثناء عملية الإصلاح، أن تحرص على الإدلاء ببيانات مختصرة في حدود خمس دقائق وأن توزع النصوص الأطول أو الوثائق التكميلية في شكل مكتوب. ومن وجهة نظر الرئيس، إن تخفيض الوقت لا يقصد به بأي حال الحد من قدرة الوفود على التعبير عن آرائها حول أي بند من بنود جدول أعمالنا. إن المقصود هو التركيز على نحو أكبر على البنود قيد المناقشة ومحاولة التشجيع بقدر الإمكان على إجراء حوار تفاعلي والنظر بشكل أكثر تنظيما في بنود جدول أعمالنا.

واسمحوا لي أن أنتهز فرصة سؤال ممثل كوبا لكي أقول إن الأولوية، من وجهة نظر الرئيس، ينبغي أن تعطى لتهيئة مناخ أكثر مواتاة للحوار، ومن ثم أكثر مواتاة لإيجاد السبل التي تمكننا من إحراز تقدم في عملنا وتمكننا قبل كل شيء من تحقيق أهدافنا. أسلم بأن اللجنة لديها مهام هامة عديدة ويتعين علينا إيجاد السبل للتغلب على الصعاب الكبيرة التي أثيرت في السنوات الأخيرة بصدد مسائل نزع السلاح والأمن الدولي.

وأرجو من الوفد الكوبي، وقد تلقى تطمينات بتوخي المرونة وعدم مقاطعة أي بيان، أن يقبل طلب الرئيس بأن تحرص الوفود على توخي الاختصار قدر الإمكان في المناقشة العامة وأن تشارك بكل نشاط في المرحلة الموضوعية.

السيد غالا لوبيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): شكرا، سيدي، على توضيحكم وعلى تفسيركم للتوصية. ومن دواعي سرورنا أن نسمع أن الحد الزمني استرشادي لا أكثر، وأن الوفود لن تُقاطع عند الكلام في المناقشة العامة إذا احتاجت لوقت أطول لشرح مواقفها.

وثمة أمر يقلقنا هو أننا، في حين نستطيع أن نوزع نصوصا لبيانات أطول، نعلم أن هذه النصوص لن تظهر في

محاضر جلسات اللجنة الأولى التي لا تحتوى إلا على ما يقال في الجلسات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أنا ممتن لممثل كوبا لمرونته وتفهمه. ولسوف استفسر عما إذا كان بالإمكان أن تظهر البيانات المكتوبة بالكامل في محاضر اللجنة. وإلا فإن التشجيع على زيادة ترشيد استخدام وقتنا يصبح أمراً صعبا. وأعتقد شخصيا أن ممثل كوبا أثار نقطة وجيهة تستحق النظر. وسأتلقى قريبا معلومات إضافية عن هذه المسألة، وعندئذ يكون بوسعنا أن نناقشها.

وعلى هذا الأساس، هل لي أن أعتبر أن مشروع برنامج العمل والجدول الزمني المقترح (A/C.1/59/CRP.1) يحظى بموافقة اللجنة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وأود الآن أن أسترعي انتباه اللجنة إلى قواعد وتوصيات الجمعية العامة المتصلة بعمل اللجان الرئيسية، بما في ذلك تلك الواردة في المقرر ٤٠١/٣٤، وبصفة خاصة الأحكام التي تتناول تعليل التصويت وحق الرد ومسائل الميزانية والمسائل المالية، وأعتزم تطبيق هذه القواعد والتوصيات بتعاون ومساعدة جميع أعضاء اللجنة الأولى.

وبغية تحقيق الاستفادة الكاملة من الوقت والتسهيلات المتاحة للجنة – مرة أخرى، بتعاون ودعم الأعضاء – سأفتتح جلسات اللجنة في الموعد المحدد بالضبط، أي في الساعة العاشرة صباحا وفى الساعة الثالثة بعد الظهر، وأرفع الجلسات في الواحدة بعد الظهر والسادسة مساء بالضبط، على التوالي.

وفى هذا الصدد، أناشد جميع المتكلمين، وبصفة خاصة المتكلمين الثلاثة الأُول في كل جلسة، بذل كل جهد للتواجد في القاعة في الوقت المحدد. كما أحث جميع أعضاء اللجنة الآخرين على التكرم بحضور جلسات اللجنة في الوقت المحدد، شخصيا أو بتكليف ممثلين عن وفودهم بالحضور في الوقت المحدد. وأود التشديد على أهمية الحفاظ على المواعيد لتنظيم فعالية عملنا وتحقيق وفورات للمنظمة.

وبشأن مسألة ذات صلة، أسترعي انتباه الوفود إلى أن المكتب أوصى الجمعية العامة بأن تكون ساعات انعقاد الجلسات العامة وجلسات اللجان الرئيسية من التاسعة والنصف صباحا حتى الثانية عشرة والنصف بعد الظهر ومن الثانية والنصف بعد الظهر حتى الخامسة والنصف مساء على الأكثر.

وأعتزم أن أدعو إلى عقد جلسات اللجنة عندما يكون مدرجا في القائمة عدد كاف من المتكلمين حتى يكون بوسعنا الاستفادة بالوقت والموارد المتاحة لنا بأقصى ما يمكن من الفعالية ودرء الحاجة إلى رفع جلساتنا مبكراً بسبب عدم وجود متكلمين.

ولست بحاجة إلى تذكير الأعضاء بأن الموارد المخصصة للجلسة الملغاة في الوقت المناسب يمكن أن تتاح لجلسات أخرى في إطار اللجنة الأولى أو خارج إطارها. وما فتئت أشدد على هذه النقطة لأن اللجنة الأولى في دورتها الثامنة والخمسين استخدمت ٧٨ في المائة فقط من موارد المؤتمرات المخصصة لها وخسرت ١٨ ساعة و٤٠ دقيقة بسبب التأخير في بدء الجلسات أو بسبب رفعها مبكرا. وهذا يقل عن مستوى الثمانين في المائة المتخذ كمعيار. ويحدوني وطيد الأمل في أن تسعى جميع الوفود سعيا حثيثا لمساعدة الرئيس على بدء الجلسات في الموعد المحدد، وعلى تحسين سجل اللجنة في استخدام تسهيلات المؤتمرات المتاحة لها.

أود كذلك أن أسترعي انتباه اللجنة إلى البند ٢٠ من جدول الأعمال، بعنوان (انتخاب أعضاء مكاتب اللجان الرئيسية)، وبخاصة الفقرة (أ) من المادة ٩٩ من النظام الداخلي للجمعية العامة التي، بعد تعديلها بموجب القرار ٥٠٩/٥٦ الصادر في ٨ تموز/ يوليه ٢٠٠٢، تنص على ما يلي:

”تنتخب جميع اللجان الرئيسية رؤساء لها قبل افتتاح الدورة بثلاثة أشهر على الأقل، ويُنتخب أعضاء المكتب الآخرون المنصوص عليهم في المادة ١٠٣ بحلول نهاية الأسبوع الأول من الدورة كأقصى حد“.

وفي ضوء ما قلته آنفا، ووفقا لذلك القرار، أود أن أقترح أن تنظر اللجنة الأولى في هذا البند في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أي قبل زهاء ثلاثة أشهر من افتتاح الدورة الستين للجمعية العامة.

لعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن اللجنة ترغب في المضي على هذا النحو.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): فيما يتصل بتقديم مشاريع القرارات، أود أن أسترعي انتباه اللجنة إلى الفقرة ٣٠ من الوثيقة A/59/250، المؤرخة ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤، بعنوان ”تنظيم دورة الجمعية العامة العادية التاسعة والخمسين وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود“. وهذا هو نص الفقرة:

”وأحاط المكتب علما بأن الأمين العام يشجع الدول الأعضاء على أن تحيل جميع مشاريع القرارات والمقررات في شكل إلكتروني وكذا في شكل ورقي وأن المقدمين مسؤولون عن ضمان تطابق النسخ الإلكترونية والنسخ الورقية لمشاريع القرارات والمقررات من حيث مضمونها“.

وفي هذا الصدد، أحث الدول الأعضاء التي ترغب في تقديم مشاريع قرارات أو مشاريع مقررات إلى اللجنة على التكرم بالتقيد بالإجراء التالي. لتقديم مشاريع القرارات التي تستند إلى قرارات قائمة، ينبغي استخدام النص الصادر رسميا – الوثيقة A/RES الصادرة على نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (أو دي إس) – بوصفه نص الأساس وإدخال جميع النصوص والتغييرات الجديدة على النص القديم بوضوح بالخط السميك. وبالمثل، فيما يتصل بمشاريع القرارات المنقحة – على سبيل المثال وثائق مشاريع القرارات ”L“ المضاف إليها الحروف ”Rev“ – ينبغي استخدام مشروع القرار الأصلي الموجود في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (أو دي إس) بوصفه نص الأساس مع إدخال جميع التنقيحات عليه بوضوح بالخط السميك.

ويرجى من الوفود اتباع الإجراءات وتقديم نسخة ورقية من النص النهائي وقرص إلكتروني للأمانة العامة لتجهيز الوثيقة. ونحث الوفود التي ترغب في تقديم مشروع قرار أو مشروع مقرر أن تتصل بأمانة اللجنة للحصول على المزيد من المعلومات والمساعدة. ولتيسير العملية، ستقوم أمانة اللجنة بتوفير القرارات السابقة للوفود في شكل مجموعة مواد، في نسخة ورقية وكذلك في نسخة إلكترونية، وقد أعربت عن استعدادها لمساعدة الوفود في هذا الصدد.

أخيرا، أود أن أناشد جميع الممثلين إغلاق هواتفهم المحمولة أو تحويلها إلى حالة الصمت أثناء مداولات اللجنة. وكما نعلم جميعا، إن رنين التليفونات يشوش على النظام الصوتي ويعطل الجلسة.

وعند هذا المنعطف أود أن أعطي الكلمة لأمينة اللجنة الأولى لإبلاغ اللجنة بمسائل معينة تتصل بمداولاتنا.

السيدة ستواتي (أمينة اللجنة) (تكلمت بالانكليزية): المعلومات التي سأدلي بها هي مواصلة لما قاله الرئيس من فوره. أود أن أبلغ الوفود بأن الأمانة العامة على استعداد لمساعدتها بخصوص مشاريع القرارات. وكما أشار الرئيس، نحن نقوم في الأمانة بإعداد مجموعات مواد تحتوى على نسخ ورقية من قرارات السنة الماضية أو قرارات سنوات سابقة على النحو الذي اعتمدته الجمعية العامة، وعلى قرص فيه ملف إلكتروني يتضمن القرارات ذاتها في شكل نموذج مشروع قرار للجنة الأولى. ونشجع الوفود على استخدام هذا النموذج لتقديم مشاريع القرارات ولتبيان التغييرات والنص الجديد في ملف إلكتروني. وستخصص الأمانة رمزا لكل مشروع قرار ولكل مشروع مقرر حسب ترتيب استلامه. ونحث الوفود على استخدام البريد الإلكتروني لتقديم مشاريع القرارات وسائر المكاتبات للأمانة.

وزميلي السيد سيرغي شرنيافسكى سيعطى عنوانه الإلكتروني للأعضاء من أجل تسهيل نقل المعلومات. وهو المنسق وسيقوم بإصدار جميع مشاريع القرارات والمقررات.

لقد طُلب مني أن أسترعى انتباه الأعضاء إلى بعض الوثائق التي صدرت؛ وهى تشمل A/C.1/59/INF/1، ''وثائق اللجنة الأولى''، و A/C.1/59/1، ''توزيع بنود جدول أعمال اللجنة الأولى''. والوثيقة A/C.1/59/3، تتضمن قائمة الوفود، التي أعلم أنها هامة بالنسبة للأعضاء وستصدر يوم ١١ تشرين الأول/أكتوبر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة.

السيد لواسيس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أدلي ببضعة إعلانات إدارية. بادئ ذي بدء، بناء على المناقشات التي أجريناها في قاعة المؤتمر قبل عقد هذه الجلسة، أردت أن أؤكد أن وفدنا يعتزم بالفعل أن يقدم مشروع قرار هذا العام لمتابعة مشروع القرار الذي أصبح القرار ٤١/٥٨، ونحن ننظر إلى مشروع القرار هذا، الذي نأمل أن يكون متاحا في أوائل الأسبوع المقبل، باعتباره الوسيلة التي يمكن أن تستخدمها كل الوفود للوفاء بالمتطلبات التي فرضتها الجمعية العامة على جميع اللجان الرئيسية بموجب القرار ٣١٦/٥٨. وبالطبع لمتابعة القرار ٤١/٥٨.

وهنا نود باختصار أن نسترعي انتباه الأعضاء إلى المذكرة الشفوية التي قدمتها الولايات المتحدة استجابة للقرار ٤١/٥٨، وهى واردة في الوثيقة A/59/132/Add.2. وقد ورد خطأ واحد في تلك الوثيقة لا يظهر في المذكرة التي وزعتها بعثة الولايات المتحدة على جميع بعثات الأمم المتحدة في نيويورك ولا في نسخ المذكرة الشفوية التي سُلِّمت في العواصم. في النص الذي أعدته الأمانة العامة سقط بند من المجموعة ٧: البند ٦٧ (دد) من جدول الأعمال،''عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح''. وقد طلبنا من الأمانة أن تصدر تصويبا من صفحة واحدة لكي نوضح، من وجهة نظرنا أن ذلك البند، في المجموعات المقترحة، يندرج في ''آلية نزع السلاح'' – على افتراض أن ما ستقوم به اللجنة في غضون الأسابيع الخمسة القادمة سيتضمن مجموعة مشاريع بشأن آلية نزع السلاح.

وفى هذا الصدد، نود أيضا أن نسترعي انتباه الممثلين الذين ليس لديهم مكاتب في نيويورك إلى يومية الأمم المتحدة (No. 2004/189)، حيث سيجدون مدخلا بعنوان ''تبادل وجهات النظر بشأن المسائل التي تنظرها اللجنة الأولى''. وهذه متابعة للنشاط الذي قام به وفدنا في السنة الماضية في مسعى لتحسين حوار وفدنا مع سائر الأعضاء. وعلى خلاف السنة الماضية، عندما أردنا أن نركز المناقشة على تنشيط اللجنة الأولى، نرى أن جلسات هذا العام أكثر تمشيا مع رغبة الرئيس في زيادة الحوار التفاعلي. والزملاء الذين يرغبون في مثل هذا النوع من النشاط ربما اعتبروا هذا

فرصة لكي ''يسألوا أمريكا'': ونحن على استعداد، بصفة أساسية، لمناقشة أي شيء قد يرغب الممثلون في مناقشته معنا. وبالطبع إن جميع المجموعات الإقليمية مدعوة. وكل هذه الأنشطة ستجري في نفس الوقت فيما يتصل بكل مجموعة أثناء الأسبوع القادم.

ونحن نتطلع إلى العمل مع جميع الأعضاء حال استئناف أعمالنا رسميا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا.

السيد راشميانتو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): لديَّ سؤال فيما يتصل بالوثيقة A/C.1/59/1، ''بنود جدول الأعمال المحالة إلى اللجنة الأولى''. كيف ومتى ستنظر اللجنة في البند ١٠٩ من جدول الأعمال (تخطيط البرنامج)، الوارد في الفرع الأول؟

الرئيس (تكلم بالإسبانية): ليس لديَّ رد نهائي في هذا الوقت. وفي جلسة المكتب بالأمس نظرنا في عدد من البدائل. يمكن أن يحدث هذا قرب نهاية مرحلة المناقشة العامة أو، وهذا هو الأكثر ترجيحا، قبل المناقشة الموضوعية. لعل ذلك أنسب وقت. بيد أننا لم نتخذ قرارا بالأمس لأننا أردنا أن ننسق مع أمانة اللجنة الخامسة لتحديد أنسب وقت للنظر في البند ١٠٩. سأبلغكم بالموعد بالضبط بمجرد أن ننتهي من مشاوراتنا مع أمانة اللجنة الخامسة.

أعطي الكلمة لممثل سويسرا.

السيد ستريت (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): فيما يتصل بفريق العمل المفتوح العضوية للتفاوض بشأن إبرام صك دولي لتمكين الدول من تحديد أماكن وجود الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة واقتفاء أثرها في الوقت المناسب وبصورة موثوقة، الذي يسر سويسرا أن ترأسه، أود أن أعلن أن السفير أنتون تالمان، رئيس الفريق العامل، سيكون موجودا في نيويورك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وقد اتفقنا معكم، سيدي الرئيس، وسائر أعضاء هيئة المكتب على أن المشاورات غير الرسمية بشأن الفريق العامل ستجرى صباح الأربعاء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. ونعتزم إجراء المشاورات على أساس الاستبيان الذي نقوم بإعداده حاليا والذي سنرسله إلى جميع بعثات نيويورك قبل منتصف تشرين الأول/أكتوبر. وهذا الاستبيان سيكون مماثلا للاستبيان الذي وزعناه أثناء الجلسة العاملة المبدئية للفريق، وسيتصل بالمسائل التي ما زلنا نحتاج إلى إسهامات من الوفود بشأنها.

وأود التنويه هنا إلى أن السفير تالمان يرحب بأي طلب لعقد لقاءات ثنائية، وإذا كان أي وفد يرغب في اللقاء به، سواء على انفراد أو في شكل مجموعة، أدعوه إلى الاتصال هاتفيا بالبعثة السويسرية للاتفاق على موعد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): فيما يتصل بمشاورات يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر مع السفير تالمان، عندما يكون المكتب جاهزا لإصدار جدول زمني كامل للمرحلة الموضوعية من عملنا، سنقترح إجراء مناقشة بشأن موضوع نزع السلاح التقليدي بما في ذلك مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبها. وفي وقت مبكر من صباح يوم الأربعاء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، وبعد جلستنا فورا، سيكون هناك بالفعل وقتا للسفير تالمان لإجراء المشاورات مع الفريق العامل.

وأود إجراء مشاورات مكثفة عن هذا الموضوع؛ وكما قلت سابقا، أعتزم دعوة خبراء لعرض البنود المواضيعية. وسأكون هنا بحاجة إلى تعاون جميع الأعضاء. وفي ذلك الصدد أدعو جميع الوفود إلى إرسال مقترحات للرئاسة بأسماء خبراء يمكن أن يعرضوا علينا بنود جدول الأعمال بالصيغة التي اقترحتها. وينبغي لهذه المقترحات أن

تأخذ في الاعتبار القيود الزمنية والمتعلقة بالموارد فيما يخص دعوة الخبراء الذين ليسوا في نيويورك أو قريبين منها. وأعتذر عن أي صعوبات قد تنجم عن ذلك، وكان من الأفضل لو خططنا لهذا الأمر مسبقا، لكن هذا لم يكن ممكنا. وربما في العام القادم سيكون هذا أسهل، لكننا في هذا العام سنحتاج إلى قليل من سعة الخيال وكثير من المرونة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.